

الإطار القانوني المدعم للمشاركة السياسية للمرأة في دول المغرب العربي: الجزائر وتونس نموذجا

أوشان سارة

طالبة دكتوراه، قانون العام جامعة الجزائر 1

saraouchenedoc@gmail.com

طوالي عصام

أستاذ التعليم العالي، قانون عام، جامعة الجزائر 1

i.toualbi@univ-alger.dz

الملخص:

حققت المرأة المغاربية تقدما كبيرا من خلال كفاحها الطويل للحصول على حقوقها السياسية، والمشاركة في تدبير الشأن العام والسياسي والوصول إلى مكانة اتخاذ القرارات المصيرية للدولة. فالمشاركة السياسية للمرأة تظل مطلبا ملحا لتعزيز الديمقراطية، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تطوير المنظومة القانونية التي تكرسها وذلك تماشيا مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. لذا حاولنا في هذه الدراسة إبراز منهج كل من الدولتين المغربيتين الجزائر وتونس لتطوير المشاركة السياسية للمرأة من خلال نصوصها الدستورية والقانونية وبالأخص من خلال تحليل نظام الكوتا والتنافس لتدعيم وتعزيز هذه المشاركة.

الكلمات المفتاحية:

المرأة - الحقوق السياسية - حقوق المرأة - المشاركة السياسية - المغرب العربي

تاريخ النشر: 2019/12/10

تاريخ الإيداع: 2019/09/23

ديسمبر 2019

العدد 1

المجلد 5

ISSN : 2676-2064

مجلة معابر

Le cadre juridique favorisant la participation de la femme en politique au Maghreb : l'exemple de l'Algérie et de la Tunisie

Sara Ouchène

Doctorante en Droit public à l'Université d'Alger 1
saraouchenedoc@gmail.com

Issam Toualbi

Professeur en Droit public à l'Université d'Alger 1
i.toualbi@univ-alger.dz

Résumé :

Le combat de la femme maghrébine pour l'obtention de ses droits politiques a rendu possible sa participation à la construction de notre société et à la prise de décision sur l'avenir de notre pays. L'intégration de la femme dans l'espace politique est devenu plus qu'une nécessité, la pierre angulaire pour la fondation d'une vraie démocratie. Ce progrès n'est atteignable que par le développement des textes de lois en adéquation avec les conventions et accords internationaux.

Notre étude comparative vise essentiellement à mettre en exergue l'historique d'acquisition de ces droits à travers l'analyse des textes de lois et constitutions ayant imposé le système dans deux grands pays du Maghreb : l'Algérie et la Tunisie.

Mots-clés :

*Femmes – Droits politiques – Droits des femmes –
Participation politiques –Maghreb*

Legal framework supporting the political participation of women in the Maghreb

Sara Ouchène

PhD student in Public Law at the University of Algiers 1
saraouchenedoc@gmail.com

Issam Toualbi

Professor of Public Law at the University of Algiers 1
i.toualbi@univ-alger.dz

Summary :

The fight of the Maghreb woman for the obtaining of her political rights made possible her participation in the construction of our society and in the decision-making on the future of our country. The integration of women into political space has become more than a necessity, the cornerstone for the foundation of a true democracy. This progress can only be achieved by the development of legal texts in line with international conventions and agreements.

Our comparative study essentially aims to highlight the history of the acquisition of these rights through the analysis of the texts of laws and constitutions that imposed the system in two large Maghreb countries: Algeria and Tunisia.

Keywords :

*Women - political rights - women's rights
political participation - Maghreb.*

تمثل المرأة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع في مختلف الحضارات، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه في بناء الأسرة وترقية المجتمع، لقد سعت الكثير من الدول العربية في تعزيز حقوقها وإبراز دورها في مختلف مجالات الحياة، سواء الثقافية منها أو الاقتصادية أو السياسية. ومن أجل تفعيل دور المرأة في المجتمعات العربية وتحسين وضعيتها ظهرت عدة حركات اجتماعية ساعية في حماية حقوق المرأة والدفاع عنها¹.

. برزت الحركات النسوية الأولى في المجتمع الغربي الليبرالي الرأسمالي في مطلع القرن التاسع عشر من أجل إعادة النظر في شؤون المرأة، باعتبار تهميشها في جميع أصعدة الحياة الاجتماعية والسياسية، ولقد تطورت هذه الحركات في القرن العشرين وعملت على المطالبة بضمانات قانونية، فأثمر عن ذلك مشاركة قوية للمرأة في جميع المجالات المعرفية لرفع القضية النسوية إلى العالمية². تبعا لذلك سعت العديد من الدول في وضع آليات قانونية وتشريعية تتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتفعيل دور المرأة في المجتمع بل ولتحقيق مساواتها مع الرجل في مختلف الحقوق بما فيها بالطبع الحقوق السياسية³.

بالفعل، تعتبر المشاركة السياسية أساس تسيير مختلف شؤون الدولة والركيزة الأساسية للديمقراطية⁴. فمن شأن المشاركة السياسية للمرأة تعزيز حرية الرأي والتعبير ركيزة دولة القانون، في المقابل تهميش المرأة واستبعادها عن

¹ بوجلال عبد الله، "صورة المرأة في الإعلام العربي"، مجلة المعياذ، جامعة قسنطينة، عدد 19، 2009، ص 315

² عزت هبة رؤوف، "المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، ط1 المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، سلسلة الرسائل الجامعية، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص 50-51

³ <https://library.eunighbours.eu> تقرير حول تحليل الوضع الإقليمي برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، "تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في منطقة الأورو متوسطية"، 2010، سبتمبر 2019.

⁴ مسراتي سليمة، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة": الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، البلدة، عدد 2، أكتوبر 2018، ص 167-169

الحياة السياسية يؤثر على تطور المجتمع وعلى وتكريس مبدأ الديمقراطية فيه، وبالتالي، من الضروري تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل يكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليها في القوانين الدولية¹.

يرتبط هذا الإصلاح السياسي بعملية تعديل وتطوير النصوص الدستورية والقانونية بشكل يدعم الديمقراطية من خلال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة²، يعتبر الإطار التشريعي والقانوني الضمان الأساسي لتجسيد وتكريس هذه الحقوق السياسية التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية³. وبالطبع يبقى الدستور الوسيلة الأولى لتكريس مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولم تخالف دول المغرب هته القاعدة حيث بينت مكانة هذه الاتفاقيات الدولية في المنظومة القانونية وسموها على القوانين الوطنية⁴.

علاوة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية (1966)، تعتبر اتفاقية منظمة الدول الأمريكية الصادرة سنة 1948 أول اتفاقية تركز الحقوق السياسية للمرأة، وأقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تتولى دراسة كل ما يتعلق بحقوق المرأة، والقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، ومن الاتفاقيات التي ساهمت في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة اتفاقية سيداو التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1981 والتي تبقى الصك الدولي الأساسي المدعم للحقوق السياسية للمرأة وكرست هذه الأخيرة صراحة حق المرأة في الترشح والانتخاب والمشاركة في الأحزاب السياسية، والمشاركة في تسيير الشؤون السياسية للدولة بقدم المساواة مع الرجال، ولقد أنظمت إلى هذه

¹ لموشي زينب، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين واليات التفعيل"، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة الجزائر، عدد 7، مارس 2017، ص 135-136

² أزوال يوسف، "التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية -قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، عدد 1، جوان 2016، ص 29-31

³ محرز مبروك، "الإطار الدستوري والقانوني للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، عدد 17، جانفي 2018، ص 803

⁴ الفصل 20 من الدستور التونسي لسنة 2014 " المعاهدات الموافق عليها من قبل المجلس النيابي والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدى من الدستور"، المادة 150 من الدستور الجزائري لسنة 2016 التي تنص على أن " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون

الاتفاقية كل من دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا¹. ونصت اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 على المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بمختلف الحقوق السياسية، وأقام العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية المساواة في جميع الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها هذا الأخير بين النساء والرجال على حد سواء². ودول المغرب العربي أنظمت إلى هذه الاتفاقيات، خاصة منها الجزائر وتونس التي سبق لها وان أنظمت أكثر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعزز المشاركة السياسية للمرأة³.

بالطبع، لم تكثف الدولتين الجزائرية والتونسية بالمصادقة على الصكوك الدولية المدعمة للمشاركة السياسية للمرأة، بل سعنا في أيضا في إصلاح المنظومة القانونية بما يكرس مبادئ القانون الدولي. في نفس الوقت، نجد بعض المنظمات غير الحكومية تعاتب كلا من الجزائر وتونس، رغم التدابير المتخذة من طرف الدولتين في هذا الاتجاه، بعدم تمكنهما من فرض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في صرح الحياة السياسية. من هنا، لا يسعنا سوى أن نتساءل عن مدى فعالية التدابير المتخذة من طرف كل من الحكومتين الجزائرية والتونسية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة؟ إن أردنا تعميق الإشكالية، نطرح السؤال بطريقة مغايرة: أي من القوانين الجزائرية أم التونسية كانت أكثر جدية في ضمان الحقوق السياسية للمرأة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، استعملنا المنهج المقارن والتحليلي؛ سنحلل في مبحث أول الضمانات الدستورية للمشاركة السياسية للمرأة المغاربية؛ لنبحث بعدها عن فعالية الأحكام التشريعية المكرسة لمبدأ المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

¹ المعموري نبراس، المرأة والربيع العربي دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 15 يناير (2011). ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 43-47.

² لموشي زينب، المرجع السابق، ص 136-137

³ صادقت الجزائر على الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية الصادرة في 1966، وعلى اتفاقية سيداو سنة 1989، وعلى الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة سنة 2004، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لعمل ذي قيمة متساوية سنة 1969، وصادقت على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة كما صادقت تونس أيضا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سنة 1985 وتم المصادقة أيضا على سحب بيان وتحفظات الحكومة التي وضعتها عليها سنة 2011.

المبحث الأول: الضمانات الدستورية للمشاركة السياسية للمرأة المغاربية في الجزائر وتونس.

تعتبر النصوص الدستورية الضمانة الأساسية للتمكن السياسي للمرأة، وتحقيق مساواتها مع الرجل وإدماجها في الحياة السياسية والعملية دون تمييزها عن الرجل¹. فهل نستطيع القول أن الدساتير المغاربية للجزائر وتونس كرست فعليا كما ينبغي مبادئ الاتفاقيات الدولية للمشاركة السياسية للمرأة؟

المطلب الأول: تكريس الحقوق السياسية للمرأة في الدستور الجزائري.

سعت كافة الدساتير الجزائرية في تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف الحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشح، وهذا ابتداء من دستور 1963 الذي نص في المادة 12 منه " لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات"، جاءت هذه المادة بعد المادة 11 التي تضمنت انضمام الجزائر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والحريات²، وأما دستور 1976 فأقرت المادة 42 منه " يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"³. كرست هذه المادة صراحة حقوق المرأة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ساهم دستور 1989 في فرض عدد من الإصلاحات السياسية أهمها التعددية الحزبية التي عززت مكانة المرأة في الحياة السياسية⁴، وكفل هذا الدستور أيضا المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في الحياة السياسية بحيث نص في المادة 30 " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات

¹ قديح لطيفة الحاج مقامات نون النسوة، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2015، ص 253

² المادة 11 من الدستور الجزائري سنة 1963. " لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات".

³ أمر رقم 76-97 المؤرخ في 23 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية عدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص 1301.

⁴ مسراتي سليمة، المرجع السابق، ص 166

التي تعوق تفتح شخصية الإنسان ، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية. إلا أن هذه المادة لم تبين المقصود من العقوبات ولم تحددها بل تركتها على نطاق واسع أوقع دستور 1996 المعدل سنة 2008 خطوة هامة في ضمان الحقوق السياسية للمرأة زيادة لفرض تواجدها في المجالس المنتخبة، بإنشاء قانون عضوي خاص يبين الكيفية التي يتم فيها تطبيق ذلك، فنص في المادة 31 مكرر على أنه " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كليات تطبيق هذه المادة." أثارَت هذه المادة خلافاً فقهيًا عميقًا: هنالك من فقهاء القانون الدستوري من يرى أنها تتناقض مع المادة 29 التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن المشرع الجزائري فصل في ذلك ليرفع اللبس عن كيفية ونسبة مشاركة المرأة في هذه المجالس، وذلك من خلال إقرار قانون عضوي يحدد كليات توسيع تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة.¹ جاءت هذه المادة لتدعيم المشاركة المحدودة للمرأة في المجال السياسي سواء في البرلمان أو المناصب التنفيذية أو المجالس المحلية. وأضاف التعديل الدستوري لسنة 2016 دفعة أخرى لترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية، وذلك من خلال المادة 36 التي نصت على "تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"² لا شك أن نية المشرع الدستوري من خلال هذه المادة تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص في تقلد مختلف الوظائف العليا والمناصب القيادية في الدولة، فالاستحواذ على 50 بالمائة من المناصب السياسية حق ديمقراطي للمرأة. كرست الكثير من المعاهدات والاتفاقيات هذا المبدأ لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، يعتبر الأخذ بمبدأ التنافس خطوة أساسية وجدية في ترقية المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن هذه

¹ السوسي أحمد، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، أعمال وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغربي، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015، ص 161.
² المادة 36 من القانون 01-16 الذي يتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016، ص 10.

المادة لم تنص على المناصفة بالنسبة للتمثيلية في المجالس المنتخبة، كما لم تنص على آليات تضمن من خلالها التكريس الفعلي لهذه المناصفة¹. وفي هذا النطاق عرف تواجد المرأة الجزائرية في المناصب المسؤولة الحكومية ارتفاعا محسوسا، حيث دخلت أول امرأة الحكومة سنة 1982، ثم امرأتان سنة 1988. والفترة ما بين 1991 و1994 عرفت تزايد في عدد مشاركات المرأة في الحكومة وفي مجالات مختلفة ولقد غابت تمثيلية المرأة في حكومة 1999 و2001 وهذا ما طرح عدة تساؤلات، وليرتفع العنصر النسوي بعد ذلك في حكومة 2002 بإصدار مرسوم بتشكيل الحكومة تتكون من خمس نساء.²

المطلب الثاني: تكريس الحقوق السياسية للمرأة في الدستور التونسي .

بالعودة للدساتير التونسية المتتالية ، لا نعثر في دستور سنة 1959 أي فصل يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وفيما يتعلق بالترشح لرئيس الجمهورية نص في الفصل 40 أن "الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي غير حامل لجنسية أخرى، مسلم مولود لأب ولأم وجد لأب ولأم تونسيين بدون انقطاع"³، غلب على هذه المادة الطابع الذكوري للمرشح وكأنه استبعد ضمنا إمكانية ترشح المرأة وهذا على خلاف دستور 2014 الذي كرسها صراحة. عرف الدستور التونسي الحالي لسنة 2014 تطورا ملحوظا فيما يتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة، وذلك في سياق ما يعرف "بالربيع العربي" الذي أطاح برموز النظام التونسي للرئيس بن علي السابق، ساهمت المرأة التونسية كما نعلم بصفة فعالة في هذه الثورة من خلال الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصام⁵، ومن أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون لترقية الحقوق السياسية للمرأة إضافة كلمة

¹ بن شناف منال، "نظام المناصفة في الجزائر بين التأييد والمعارضة"، مجلة أفلاق للعلوم، جامعة زيان عشور الجلفة، عدد 15، مارس 2019، ص 78-82

² غسان عبد الخالق، التجليات وآفاق المستقبل، ط1، دار النشر الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص 233-234

³ الحمروني سلوى، "المواطنة المتساوية في تونس الضمانات الدستورية للمساواة بين المواطنين و المواطنات"، المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، سبتمبر 2012، ص 25-26، ديسمبر 2019 <https://www.ipinst.org/images/pdfs/women-and-constitution-tunisia-arabic1.pdf>

⁴ علي كريم حسن، الربيع العربي ثورات أم مؤامرات، دراسة الدار للنشر والتوزيع، 2018، ص 21

⁵ المعموري نبراس، المرأة والربيع العربي، المرجع السابق، ص 7

"المواطنات" خلافا للدستور السابق الذي اكتفى بالمواطن. وهذا في التوطئة: تضحيات التونسيين والتونسيات/المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات. فنص الفصل 21 منه على أن " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة. وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".

والفصل 40: "العمل حق لكل مواطن ومواطنة" وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف. ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل." بالطبع ضمن الدستور التونسي كمنظيره الجزائري والتونسي تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة من خلال الفصل 34 التي تضمن " حقوق الانتخاب والاقتراع والترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون. تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة". وكرس هذا الدستور أيضا صراحة جميع حقوق المرأة، ونص على ضرورة إقامة التساوي بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وفي تقلد كافة المناصب ، فتضمن الفصل 46 " تلتزم الدولة بحماية الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة وتتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة"، فبعدما أدرج هذا التناصف في المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، أصبح لهذا التناصف قيمة دستورية وهذا ما يدعم ضمان تمثيلية المرأة في مجلس النواب. والدستور التونسي على خلاف الدستور الجزائري نص صراحة على حق المرأة للترشح لرئاسة الجمهورية فنص الفصل 74 "الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة. دينة الإسلام".¹ فدستور 2014 منح المرأة التونسية المساواة مع الرجل في مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات، وفي هذا الإطار كان أول مرة تعين فيها المرأة التونسية في منصب مسؤولية سامية سنة 1992، أين عين رئيس الجمهورية نساء في منصب "مكلف بمهمة لدي الوزير" وهذا ما أدى إلى كسر العوائق التي تحد من مشاركة المرأة

¹ دساتير الجمهورية التونسية لسنة 1959 قانون عدد 57 مؤرخ في أول جوان 1959 في ختم دستور الجمهورية التونسية وإصداره. (الرائد الرسمي عدد 30 جوان 1959. 746. الدستور التونسي لسنة 2014.

في المناصب المسؤولية والتنفيذية¹، في المشاركة الحكومية للمرأة التونسية عرفت حكومة بن علي 4 نساء، وتشكل حكومة 2011 من 3 نساء² يبدو إذن جليا أن الدستور التونسي لسنة 2014 كان السباق في النص على نظام المناصفة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية وتقلد الوظائف السيادية، وهذا مثلما كرسته الكثير من الاتفاقيات الدولية، وخلافا للدولة الجزائرية أيضا، وضعت الدولة التونسية آليات قانونية تضمن وتبين كيفية تطبيق هذه المناصفة سواء من خلال قانون الاستفتاء والانتخاب أو قانون القضاء على العنف ضد المرأة الذي يعزز تحقيق المساواة بين الجنسين كما سنرى ذلك لاحقا.

المبحث الثاني: الأحكام القانونية المدعمة للدور السياسي للمرأة في الدول المغاربية الجزائر وتونس.

بما أن التباين في الحقوق بين المرأة والرجل في المجتمعات العربية وليدة الأعراف والتصورات الاجتماعية، لا شك أن الطريقة الأمثل لتمكين المرأة من المشاركة السياسية في تسيير شؤون الدولة هي وضع قوانين تنص على إلزامية هذه المشاركة بنسبة إجبارية في التسيير السياسي للدولة. وهذا ما اخذت به كل من الجزائر وتونس.

المطلب الأول: : تبني نظام الكوتا لتعزيز المشاركة السياسية المرأة في الجزائر وتونس

الكوتا هي النصيب أو النسبة التي يجب أن تحظى بها المرأة في المجالس المنتخبة والتي تدعم ترقية تمثيلية المرأة وحقوقها السياسية³. حصلت المرأة الجزائرية على حق التصويت والترشح سنة 1962 وعرفت تمثيلية 5 بالمائة من

¹Algérie: CHERIET Boutheina Maroc :RHISSASSI Fouzia et Khalid BERJAOUI Tunisie :AMMAR Monia, *FEMMES DROIT DE LA FAMILLE ET SYSTÈME JUDICIAIRE EN ALGÉRIE, AU MAROC ET EN TUNISIE*, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2010, p 147.

² مطر مدحت، الربيع العربي حقيقة أم خيال، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 13

³ مزوزي ياسين، الإشراف القضائي على الانتخابات في الجزائر، دار الألفية للنشر والتوزيع، 2015، ص

تشكيلة البرلمان في نفس السنة¹، وتزايد عددها بصدور القانون العضوي 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ليضمن تطبيق المادة 31 مكرر التي نص عليها التعديل الدستوري لسنة 2008 ، وهو ما تم تطبيقه على الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت سنة 2012 و2017 ، بحيث تم تزايد تواجد المرأة في هذه المجالس المنتخبة بشكل ملحوظ ، واستطاعت الجزائر من خلال تخصيص هذه المقاعد للمرأة تحقيق نسبة تتجاوز 30 بالمائة من مشاركة المرأة النيابية وهي النسبة التي كرستها أغلبية الاتفاقيات الدولية².

ضمن القانون العضوي 12-03 تمثيلية المرأة في كل من المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية الولائية والبلدية، فلا تقبل أي قائمة ترشيحية للمجلس الشعبي الوطني تكون فيها عدد النساء اقل من النسب التالية : 20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة 4 مقاعد، 30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 5 مقاعد، 35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعدا، 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32 مقعدا، 50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج. كما ضمن هذا القانون تمثيلية المرأة في المجالس الشعبية الولاية ب 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، و35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا. وحدد تمثيلية المرأة ب 30% بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة³. كما ضمن القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية وجود نسبة معينة في النساء في مرحلة تأسيس حزب سياسي وانعقاد مؤتمره التأسيسي، وهذا ما ألزمه أيضا في الهيئات القيادية للحزب السياسي وهذا لتحقيق مبدأ الإنصاف بين

¹ فريق عمل المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية ، منظمة المرأة العربية، ط1، مصر، 2016، ص 24

² بلية لحبيب ، "نظام الكوتا السياسية النسائية في الجزائر: بين حجج المؤيدين وانتقادات المتحفظين"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة مستغانم، عدد2، ديسمبر 2017، ص 84-94

³ المادة 2 من القانون العضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد1، المؤرخة في 14 يناير 2012، ص 46.

الرجل والمرأة¹، وبالفعل فقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 مايو 2012، أن تطبيق القانون العضوي المتعلق بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، أدى إلى تزايد ملحوظ في تمثيلية المرأة في المجلس الشعبي الوطني، حيث بلغ عددهن 145 من إجمالي 462 نائباً في المجلس الشعبي الوطني، وهو ما يقارب ثلث أعضائه؛ الأمر الذي جعل المرأة الجزائرية تحقق قفزة. لينخفض في العهدة الانتخابية 2017-2022 إلى 120 نائبة من إجمالي 462 وهو ما يعادل نسبة تمثيلية 26 بالمائة بعدما قاربت 32 بالمائة في الانتخابات السابقة. أما فيما يتعلق بتونس تمكنت أول امرأة تونسية للوصول إلى مجلس النواب سنة 1959، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5.6 بالمائة سنة 1986 لتتخفض مرة أخرى سنة 1989²، وباعتماد الحزب الحاكم الدستوري الديمقراطي الكوتا في اللوائح الترشيح بنسبة لا تقل عن 20 بالمائة استطاعت تونس خلال انتخابات 2004 من تحقيق وصول 43 امرأة إلى البرلمان وذلك بنسبة تقارب 22.8 بالمائة³، وارتفعت مشاركة المرأة في البرلمان تزايد كبير بعد إنشاء لجنة خاصة بالمرأة في مجلس النواب لتصل إلى 59 نائبة في البرلمان⁴

كما ساهمت مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها تونس في عقود سابقة في تحقيق هذه النسبة وذلك من خلال مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 وما لحقها من تعديلات، والقانون الخاص بالولاية الصادر سنة 1958، والقانون الخاص بتنظيم الحالة المدنية لسنة 1957⁵

¹ بن عيسى احمد وريطال صالح، "ترقية الحقوق السياسية للمرأة في ضوء النظام الانتخابي الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، عدد 1، 2016، ص 90

² فريق عمل المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية، منظمة المرأة العربية، ط1، مصر، 2016، ص 20.

³ مركز القدس للدراسات السياسية، الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للأمام أم خطوة للوراء، لبنان، 2008، ص 98

⁴ فريق عمل المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، المرجع السابق، ص 20

⁵ مركز القدس للدراسات السياسية، المرجع السابق، ص 98

المطلب الثاني: تكريس نظام التناسف في تونس والجزائر

بفضل نضال المرأة التونسية وسعيها للوصول الى حقوقها القانونية وبعد مشاركتها القوية في الثورة الانتقالية 14 جانفي 2011 ، وبالتوافق بين مختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، تم إدخال الفصل 16 في المرسوم عدد35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 والمتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي والذي كرس مبدا المناصفة بين الرجل والمرأة في المشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما اعتبر دفعة هامة في مجال تكريس المساواة بين الرجل والمرأة في تقلد الوظائف في المجالس المنتخبة و من هنا عرف هذا النظام وتم ادراجه في المنظومة القانونية التونسية.

وبالرغم من أن هذا الفصل مكن المرأة التونسية من المشاركة أكثر في المجلس الوطني التأسيسي إلا أن إغفال النص على ضرورة التناوب بين الرجال والنساء في ترأس القائمة الانتخابية حال دون وصول المرأة لتحقيق نصف تركيبة هذا المجلس¹

تضمن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 المناصفة بين الرجال والنساء في تقلد المناصب السيادية والقيادية فقط، حيث لا يشمل ذلك تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة الذي بقي معتمدا على نظام الكوتا .

وذلك على خلاف الدستور التونسي لسنة 2014 الذي نص على مبدأ التناسف بين الجنسين ودعم ذلك بالقانون الأساسي للانتخاب والاستفتاء التونسي على ضرورة توفير مبدأ المساواة في الترشح بين الرجال والنساء في قائمة الترشح للانتخابات التشريعية، وهذا ما نص عليه الفصل 24 " تقدم الترشيحات على أساس مبدأ التناسف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد

¹ نزال المكي، " المنتدي العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، تونس المساواة في النوع الاجتماعي والدستور" ، سبتمبر 2014، ص 7، 10 نوفمبر 2019.

المخصصة لبعض الدوائر". أثارت هذه المادة جدلا كبيرا بين مؤيد لها على أساس تدعمه لحقوق المرأة ومعارض لها بحجة أن ذلك و حسب رأيهم فيه مساس بحرية المترشح، بحيث يكون ترشح المرأة في بعض القوائم صوريا.¹

ساهم مبدأ التنافس الذي نص عليه هذا القانون الانتخابي إلى تزايد تمثيلية المرأة في البرلمان ليصل العدد من 49 إلى 68 امرأة، إلا أن منح المرأة لممارسة حقها السياسي نجم عنه عنف انتخابي اجتماعي حسب ما صرحت به مجموعة من النساء، وذلك ما يشكل تهديد للمشاركة السياسية للمرأة²

وذلك ما دفع إلى صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يضمن كل التدابير والإجراءات لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وحماية المرأة من كل عنف و في مختلف مجالات الحياة.

فهذا القانون يحمي المرأة من العنف السياسي والذي يعيقها على أساس التمييز بينها وبين الرجل في ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين³. ارتفعت تمثيلية المرأة في البرلمان في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 إلى 31 بالمائة، لتكون بذلك على رأس قائمة الدول العربية من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان متحصلة بذلك على جائزة المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات . وفيما يتعلق بتمثيلية المرأة التونسية في المجالس المحلية فضمن مشروع القانون الأساسي للانتخابات المحلية نظام التنافس بين المرأة والرجل داخل قائمة الترشح، كما ضمن التنافس في ترأس القائمة وذلك من خلال الفصل 22" تقدم الترشيحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التنافس بين

¹ بروهومي منعم . مؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014، ص 64.

² رابطة الناخبات التونسيات، المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، أفريل 2015، ص 8-9، <https://tn.boell.org/>

³ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 65، المؤرخة في 15 أوت 2017، ص 2586.

النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ. وفي حالة كان عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية فرديا، يتم استثناء مبدأ التناصف لفائدة المترشحات على تلك القائم. تلتزم الأحزاب والائتلاف التي تتقدم في أكثر من دائرة انتخابية باعتماد التناصف بين النساء والرجال على رأس القوائم" ¹.

ولتكريس المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة فعليا وخاصة في المجتمعات العربية التي فيها فوارق ولامساواة بين الجنسين يتوجب وضع اليات وهيئات رقابية تضمن تطبيق هذه المساواة، ففي تونس انشأت هيئة حقوق الانسان التي نص عليها الفصل 128 من الدستور التونسي لسنة 2014 " تراقب هيئة حقوق الإنسان احترام الحريات وحقوق الانسان، وتعمل على تعزيزها، وتقتراح ما تراه لتطوير منظومة حقوق الانسان، وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها. تحقق الهيئة في حالات انتهاك حقوق الانسان لتسويتها أو إحالتها على الجهات المعنية..." من خلال هذا الفصل يتبين ان الدور الاستشاري لهذه الهيئة في مجال مشاريع القوانين المتصلة بحقوق الانسان يجعل رايها غير الزامي، بحيث يمكن الاخذ به كما يمكن عدم الاخذ به وهذا ما يضعف من مكانتها في النظام المؤسساتي في الدولة ²

أما بالنسبة للجزائر فنص دستور 2016 على " يؤسس مجلس وطني لحقوق الإنسان، يدعى في صلب النص "المجلس" ويوضع لدى رئيس الجمهورية، ضامن الدستور" كما نصت المادة 99 على ". يتولى المجلس مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان. يدرس المجلس، دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعاينها أو تُبلِّغ إلى علمه، ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن. ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية، وإذا اقتضى الأمر، على الجهات القضائية المختصة ببادر المجلس بأعمال التحسيس والإعلام والاتصال

¹. فريق عمل المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، المرجع السابق، ص20

² نزال المكي، المرجع السابق، ص 35-36.

لترقية حقوق الإنسان .كما يبدي آراء واقتراحات وتوصيات تتعلق بترقية حقوق الإنسان وحماتها .يعدّ المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، وإلى البرلمان وإلى الوزير الأول، وينشره أيضا"

الخاتمة

سعت كل من الجزائر وتونس على مواكبة تطورات القانون الدولي وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بموجب تعديل نصوصها الدستورية والقانونية لتدعم الحقوق السياسية للمرأة ، فكانت المرأة التونسية السبابة في الوصول للبرلمان سنة 1959 ثم تليها المرأة الجزائرية سنة 1962 تزايدت نسبة التمثيل تدريجيا مبرزة بذلك جدية الجهود المبذولة من قبل الدولتين،
ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أخذت كل من الجزائر وتونس بنظام الكوطة، الذي تم اعتماده في تونس سنة 2004 أما في الجزائر نص عليه التعديل الدستوري لسنة 2008 ليطبق فعليا بإصدار قانون خاص به وهو القانون العضوي 12-03 الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

- تزامنا مع احتجاجات الربيع العربي الذي مس الكثير من الدول العربية من بينها تونس والذي طالب بإصلاحات قانونية وسياسية جاء الدستور التونسي لسنة 2014 ليكسر نظام المناصفة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية والذي يمثل دفعة مهمة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، واتبع المشرع الدستوري هذا المنهج من خلال نصه في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 على هذا النظام إلا أنه وخلافا للدستور التونسي حصر هذه المناصفة في المناصب القيادية وفي مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات في حين اغفل المجالس المنتخبة.

ومن أهم التوصيات المقترحة:

- أن يعمل المشرع الجزائري بنظام المناصفة على مستوى المجالس المنتخبة.
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في المناصب الحكومية من خلال نصوص قانونية تكرس ذلك في كل من الجزائر وتونس.
- منح المشرع الجزائري صراحة للمرأة حق الترشح للانتخابات الرئاسية مثل نظيره التونسي.
- وضع قوانين ردية لمكافحة جميع أنواع العنف ضد المرأة والتي تعيق مشاركتها السياسية.
- إنشاء مؤسسات وهيئات لترقية التناصف وضمان تطبيقه وفقا لما جاء في القانون الدولي.

قائمة المراجع

أ/ المؤلفات

- برهومي منعم ، مؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014.
- السوسي أحمد، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، أعمال وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015 .
- عزت هبة رؤوف، "المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، ط1 المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، سلسلة الرسائل الجامعية، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.
- علي كريم حسن، الربيع العربي ثورات أم مؤامرات، دراسة الدار للنشر والتوزيع، 2018.
- غسان عبد الخالق، التجليات وآفاق المستقبل، ط1، دار النشر الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2016 .
- فريق عمل المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية ، منظمة المرأة العربية، ط1، مصر، 2016.

- قديح لطيفة الحاج مقامات نون النسوة، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2015.
- مركز القدس للدراسات السياسية، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العالم العربي خطوة للأمام أم خطوة للوراء، لبنان، 2008.
- مزوزي ياسين، الإشراف القضائي على الانتخابات في الجزائر، دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2015.
- مطر مدحت، الربيع العربي حقيقة أم خيال، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- المعموري نبيراس، المرأة والربيع العربي دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 15 يناير (2011)، ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

ب/ المقالات العلمية

- أزوال يوسف، "التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية - قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، عدد1، جوان، 2016.
- بوجلل عبد الله، "صورة المرأة في الإعلام العربي"، مجلة المعيا، جامعة قسنطينة، عدد19، 2009.
- بن شناف منال، "نظام المناصفة في الجزائر بين التأييد والمعارضة"، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عشور الجلفة، عدد15، مارس 2019.
- بن عيسى احمد وريطال صالح، "ترقية الحقوق السياسية للمرأة في ضوء النظام الانتخابي الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، عدد1، 2016.
- لموشي زينب، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين واليات التفعيل"، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة الجزائر، عدد7، مارس 2017.
- محرز مبروكة، "الإطار الدستوري والقانوني للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، عدد17، جانفي، 2018.
- مسراتي سليمة، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة": الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، البليدة، عدد2، أكتوبر 2018.

ج/ النصوص القانونية

- دستور الجزائر لسنة 1963
- القانون 01-16 الذي يتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية العدد14، المؤرخة في 7 مارس 2016

- دساتير الجمهورية التونسية لسنة 1959 قانون عدد57 مؤرخ في أول جوان 1959 الرائد الرسمي عدد 30 جوان 1959
- الدستور التونسي لسنة 2014
- القانون العضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد1، المؤرخة في 14 يناير2012،ص46.
- أمر رقم 76-97 المؤرخ في 23 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية عدد94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص 1301.
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد65، المؤرخة في 15 أوت 2017، ص 2586.

د/ المواقع الإلكترونية.

- <https://library.cuneighbours.eu> تقرير حول تحليل الوضع الإقليمي برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، "تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في منطقة الأورو متوسطة"، 2010، سبتمبر 2019
- الحمروني سلوى، "المواطنة المتساوية في تونس الضمانات الدستورية للمساواة بين المواطنين والمواطنات،" *المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية*، سبتمبر 2012، ديسمبر 2019 <https://www.ipinst.org/images/pdfs/women-and-constitution-tunisia-arabic1.pdf>
- نزال المكي، "المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، تونس المساواة في النوع الاجتماعي والدستور"، سبتمبر 2014، ص 7، 10، نوفمبر 2019. https://www.ipinst.org/images/pdfs/FACTReport-Gender_Constitution-Arabic-September2014.pdf
- رابطة الناخبات التونسيات، المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، أفريل 2015، ص 8-9، <https://tn.boell.org/>